24 يوليو/تموز 2011

رقم الوثيقة: PRE 01/359/2011

الهند: ينبغي مراعاة الحظر المفروض على مشاريع شركة فيدانتا أوريسا

قال تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية إن المحاولات التي تقوم بها شركة فيدانتا أوريسا للتعدين المتمركزة في المملكة المتحدة وتهدف إلى إلغاء القرار الذي اتخذته الحكومة الهندية ويقضي بإغلاق منجم البوكسايت ومنع توسيع مصفاة الألمنيوم في أوريسا، يجب ألا تتكلل بالنجاح.

ويكشف التقرير المعنون بـ: *"تعميمات وحذف وافتراضات"* النقاب عن أن الشركة لم تراع الأثر الذي ستتركه مشاريعها المقترحة التي ستستثمر 1.7 مليار دولار أمريكي في أوريسا على الأوضاع الإنسانية للسكان.

وقال مدهو مالهوترا، نائب مدير برنامج آسيا في منظمة العفو الدولية: "إنه يجب ألا يُسمح لشركة فيدانتا بالمضي قدماً في مشاريعها المتعلقة بالمنجم وتوسيع المصفاة. إذ أن الشركة تحاول إلغاء قرار وزارة البيئة الهندية القاضي بوقف خططها، وتدعي أنها أخذت بالحسبان أثر مشاريعها على السكان المحليين وعلى البيئة. لكن تقييمات شركة فيدانتا الخاصة بالآثار البيئية كانت غير كافية."

وقد أيدت المحكمة العليا في أوريسا يوم الثلاثاء قرار الحكومة الهندية الصادر في أغسطس/آب 2010 والقاضي برفض خطط شركة فيدانتا الخاصة بمشروع توسيع مصفاة لانجيغاره ذي الجوانب الستة، وقضت المحكمة بأن المشروع يشكل انتهاكاً لقوانين البلاد الخاصة بالبيئة.

بيد أن هيئة التعدين في أوريسا، وهي شريكتها في مشروع التعدين المشترك، طعنت في قرار الحكومة، القاضي برفض إعطاء ترخيص للعمل في المنجم المقترح في تلال نيامغيري، أمام المحكمة العليا في الهند.

كما طعنت الشركة التابعة لشركة فيدانتا التي ستتولى إدارة المشروع، وهي شركة ستيرلايت الصناعية، في قرار الوزارة القاضي برفض منح ترخيص بيئي، أمام المحكمة الوطنية الخضراء في الهند.

ودأبت جماعة "دونغريا كوند" للسكان الأصليين، البالغ عدد أفرادها نحو 9000 نسمة، على تنظيم الاحتجاجات ضد خطط المنجم.

وقال مدهو مالهوترا إن "الهجمة التي تشنها شركة فيدانتا من خلال الدعوى القانونية يجب أن ألا يُسمح لها بحجب الحقيقة بشأن مشاريعها. ويجب ألا تنخدع الحكومة الهندية وتُجَرَّ إلى الاعتقاد بأن الشركة كانت ملتزمة بالأنظمة البيئية. فالواقع مختلف تماماً حقاً وفعلاً."

وأضاف يقول: "لقد استمر تزويد القرويين بمعلومات شحيحة ومضلِّلة حول التأثير المحتمل لمشاريع شركة فيدانتا المقترحة. وها هم اليوم يعيشون مع مصفاة هائلة منتصبة في وسط مجتمعهم، حيث الهواء مشبع بالغبار، والشاحنات الضخمة المليئة بالبوكسايت الخام تتهادى في طرقاتهم. كما أن المصفاة وبركة نفاياتها السامة تقعان بمحاذاة النهر المحلي. ولذا فإن السكان الآن غير واثقين مما إذا كان المصدر الرئيسي لمياههم آمناً أم لا."

ويستند تقرير منظمة العفو الدولية إلى تحليل دقيق لتقييمات الآثار البيئية التي قدمتها شركة فيدانتا من أجل الحصول على ترخيص لمنجم البوكسايت المقترح في تلال نيامغيري وتوسيع مصفاة الألمنيوم في لانجيغاره. ويخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أن تقييمات الآثار البيئية تعتبر غير كافية بشكل أساسي، ولا تلبي الشروط القانونية في الهند.

أما المجالات التي تعتبر فيها تقييمات الآثار البيئية غير كافية فتشمل عدم النظر في أثر الشاحنات التي تنقل أطنان البوكسايت عبر القرى؛ وعدم الاعتراف بأن الغبار والرائحة يعتبران من الملوِّثات المحتملة؛ وعدم تقدير الأهمية الثقافية لمنطقة تلال نيامغيري بالنسبة لجماعة دونغريا كوند من السكان الأصليين الذين يعيشون هناك؛ وعدم توفر المعلومات الكافية بشأن استخدام الماء، وعدم الإفصاح عن معايير التصميم الخاصة ببرك نفايات "الطين الأحمر" التي تقع بمحاذاة نهر فامسادهارا، وذُكر أنها بدأت بالتسرب في النهر الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمياه بالنسبة للسكان المحليين.

كما يرى التقرير أن الأنظمة التي فرضتها وزارة البيئة الهندية، من خلال تحليل تقييمات الآثار البيئية، تعتبر محدودة النطاق ولا تتصدى لعدد من بواعث القلق الاجتماعية والاقتصادية التي تكتنف أنشطة الشركات في الهند، من قبيل استخدام الأراضي، وتهجير السكان وقضايا التأهيل.

واختتم مدهو مالهوترا تصريحه بالقول: "إن الهند بحاجة إلى قوانين فعالة لمساءلة الشركات على أفعالها، وهو الأمر الذي يمكن أن يعيق حملة المعلومات المضللة التي تشنها شركة فيدانتا وسط دعوى قانونية هجومية."